باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم

الخرينج: لجنة الخارجية في البرلمان العربي ترحب بالاتفاق حول برنامج إيران النووي

■ الكندري: «التشريعية العربية» وافقت على أن تكون نفقة الاجتماعات العامة للبرلمانيين على الدولة المضيفة

مبارك الخرينج

فيصل الكندري

خليل عبدالله

■ عبدالله: «الثقافة والمرأة» صادقت على بعض المحاضر والتقارير التي تم استخلاصها من ورش عمل

عمان - «كونا»: قال نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج ان لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي في البرلمان العربي رحبت بالانابة عن البرلمان بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة "خمس زائد واحد" مع ايران في جنيف مؤخرا باعتباره "خطوة اولية نحو اتفاق شامل ودائم" بشان برنامج طهران النووي.

وقال الخرينج في تصريح لـ"كونا" ان اللجنة التي عقدت اجتماعا أمس، ضمن لجان البرلمان العربي التي تناقش التوصيات والقرارات التي من المقرر ان يقرها البرلمان العربي في جلسة عامة الخميس المقبل "دعت جميع الدول المجاورة الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول العربية ومراعاة حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وتعزيز الامن والاستقرار للجميع".

واضاف ان اللجنة ناقشت تقرير اللجنة الفرعية المكلفة بتطوير وتحديث وثيقة الامن القومي العربي ووضعت تصورها حول ذلك، مشيرا الى بعض التعديلات التي تطالب بوضع آلية لتحديد عمل جلسات الاستماع مع رئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الخارجية العرب وامين عام الجامعة العربية لابداء رأي البرلمان العربي حول الامن القومي العربي.

واضاف ان اللجنة ناقشت ملاحظات اعضاء البرلمان العربي على مشروع مجموعات التعاون والصداقة البرلمانية القائمة على علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحادات الدولية وتم رفع ملاحظات اللجنة الى الجلسة العامة للبرلمان العربي.

من جانبه، شارك عضو مجلس الامة فيصل الكندري في اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في البرلمان العربي وقال انها وافقت على ان تكون نفقة الاجتماعات العامة للبرلمانيين العرب على الدولة المضيفة الاجتماعات الخاصة فيكون على الامانة العامة للبرلمانيين العرب.

واضاف النائب الكندري في تصريح لـ"كونا" على هامش اجتماعات لجان البرلمان العربي المنعقد في العاصمة الاردنية عمان ان اللجنة ناقشت كذلك مزايا وحصانة ومقر البرلمان العربي اسوة بجامعة الدول العربية.

وذكر الكندري الذي يمثل دولة الكويت في مؤتمر البرلمان العربي ضمن وفد برئاسة نائب رئيس مجلس الامة النائب مبارك الخرينج انه طلب من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تشكيل لجنة لمتابعة القرارات التي تم اقرارها في اجتماع اليوم مشيرا الى ان اللجنة وافقت على منح وسام البرلمان العربي لشخصيات عربية مؤثرة ولها دور فاعل في النشاط العربي سنويا.

من ناحيته قال عضو مجلس الأمة الدكتور خليل عبدالله ان لجنة الثقافة والمرأة صادقت على بعض المحاضر وبعض التقارير التي تم استخلاصها من ورش عمل اضافة الى التحضير لورش عمل للمرأة والشباب والطفل والثقافة تمهيدا للمؤتمر الذي سيعقد على مستوى الوطن العربي ويخرج بوثيقة تعتمد من قبل جامعة الدول العربية وتلتزم بها الدول العربية.

واعتبر النائب عبدالله ان النائب في البرلمان العربي يمثل الامة العربية بأسرها وليس دولته فقط معربا عن تمنياته بان يقوم بدوره على أكمل وجه في خدمة الامة وتكون مشاركته فاعلة مشرفة تليق بالكويت.

وأعرب عن تطلعه الى مزيد من التشريعات والانشطة معتبرا ان أهم ما يميز هذا الملتقى هو "التواصل وتبادل الخبرات".

وكانت اجتماعات اللجان المنبثقة عن البرلمان العربي بدأت أمس لمناقشة صيغ العمل واقرار التوصيات التي سيناقشها البرلمان العربي في جلسة عامة تعقد هنا الخميس المقبل.

يشاركون في دورة تدريبية بالأمانة العامة

رئيس مجلس الأمة بالإنابة استقبل وفداً للبرلمانات الخليجية

رئيس مجلس الأمة بالإنابة مستقبلاً الوفد الخليجي

استقبل رئيس مجلس الأمة بالانابة سعود الحريجي في مكتبه أمس، وفدا خليجيا يمثل أمانات مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين يشاركون في دورة تدريبية في الأمانة العامة لمجلس الأمة حول «مهارات التواصل المجتمعي في المؤسسات البرلمانية».

قويعان يسأل عن عمل الممرضين بالمستشفيات

قام النائب حسين قويعان بتوجيه سؤال الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله عن عمل الممرضين في المستشفيات، جاء في نصه ما يلي:

ماهي آلية استقدام وتعيين الممرضين والممرضات من الوافدين وغير الكويتيين في وزارة الصحة

ما هي المواصفات والمعايير المطلوبة، وهل هناك شركات وسيطة بين الصحة ومن تتعاقد معهم من الممرضين؟

وطالب بتزويده بالسند القانوني لاستخدام الشركات بالواسطة وعقود هذه الشركات والعقود التأسيسية لها.

وتساءل عن ما صحة قيام حكومة الفلبين برفع قضايا ضد احدي الشركات المتعاقدة مع وزارة الصحة؟

وهل تم اتخاذ اي اجراء قانوني تجاه ذلك؟

وطلب تزويده باسماء اللجان المشكلة من قبل وزارة الصحة لاختيار الممرضين بالخارج، وهل تتقاضي الوزارة اي رسوم مقابل تعيين من تم قبولهم من الممرضين؟

في اقتراح جديد قدمه العدساني

منح الناخب 4 أصوات 2 في دائرته و2 يلزم بتفريقهما بدائرتين أخريين

رياض العدساني

تقدم النائب رياض العدساني باقتراح بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية ويقضي التعديل بمنح الناخب ٤ أصوات اثنين في دائرته واثنين يلزم بتفريقهما بين دائرتين أخريين.

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه واصدرناه:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 إليه النص التالي: تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء لمجلس الأمة، على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة مشرحين واثنين منهم في الدائرة المقيد فيها، واثنين من المرشحين خارج هذه الدائرة على ألا يكون التصويت لاثنين في دائرة واحدة، ويكون باطلا التصويت على خلاف ذلك.

مادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من انتخابات الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه.

بإعادة تمديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

استهداف التعديل ترسيخ المفاهيم والديمقراطية بما يعزز الطرح الوطني والحد من الطرح الطائفي والقبلي والعنصري ونقل الأصوات والمال السياسي والتي كان لها الأثر السلبي على الحياة الديمقراطية والمخرجات البرلمانية، الأمر الذي استوجب معالجة السلبيات والمثالب والحد من آثارها، والعمل على تحقيق المشاركة الفعالة في كل الدوائر الانتخابية تحقيقا للمصلحة العامة وتنظيم العملية الانتخابية.

من اجل ذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي أبقى على الدوائر الخمس، ونص على أن من حق كل ناخب ان يدلي بصوته ليس لمرشح واحد، ولكن لأربعة مرشحين على ان يكون التصويت لاثنين من المرشحين في الدائرة الانتخابية المقيد فيها، واثنين آخرين من المرشحين في الدوائر الأخرى بشرط ألا يرشح لاثنين في دائرة واحدة.

حدد مرتكزات إستراتيجية التعلم في الكويت

الجيران: الظروف مهيأة الآن لرسم سياسة تعليمية واضحة ومحددة

صرح عضو اللجنة التعليمية النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران، بان الظروف مهياة الان لرسم سياسة تعليمية واضحة ومحددة، وحذر من التأخير والتسويف في هذا الصدد، وذلك لتراجع الكويت المستمر في التنمية البشرية حسب تقرير 2010 على مستوى العالم.

واشاد النائب بالتماسك الاجتماعي وعناصره المستقرة في المجتمع الكويتي، وحيث أن كل فئات المجتمع الكويتي تشعر بأهمية الانتماء والمشاركة، وعدم الاقصاء والاعتراف والشرعية في إطار القانون والدستور، وهي مرتكزات التنمية المستدامة.

وأوضح النائب الجيران، بان اهم مرتكزات استراتيجية التعلم في الكويت ما يلي :-

أولا :- التربية الايمانية التي نص عليها الدستور .

ثانيا :- الانتماء للوطن من خلال المعرفة بقضايا الوطن وتحدياته المعاصرة .

ثالثا :- التعليم الذاتي لإثراء المعرفة في مجال التخصص ولربط المعرفه بالتنمية.

رابعاً :- كفاية المعلم المواطن والوافد ، لضمان الحصول على النوعية المتميزة من المعلمين .

خامسا :- التنوع والاعتماد على التدريب لاكتساب السمة العالمية، ولبناء مجتمع دائم التعلم .

عبدالرحمن الجيران

واشار النائب إلى أن التربية المطلوبة الان هي للحصول على مواطن يحمل قيم المجتمع الكويتي العربي المسلم التي يساير بها منارات الحضارة الانسانية مسترشدا بنور العلم بفكره وأسلوب حياته .

ولفت الجيران إلى ضرورة النأي بالمنظومة التربويه عن الصراعات الخاصة أو الشعارات الفضفاضة التي لا تحوي مضامين يمكن التعويل عليها في تطوير التعليم .

واوضح الجيران انه من الخطر الجسيم ان ننتقد اعضاء هيئة التدريس والتدريب، ونقول انهم كسالى بينما جداولهم الدراسية في الحقيقة مثقله بالحصص والطاقة الاستيعابية مضاعفه في القاعات الدراسية . واضاف النائب انه لا يمكن الحصول على اعلى مستويات المعيشة وأفضل نظام خدمة اجتماعية وطبية وأداء افضل في وزارات الدولة ، دون ان نمتلك افضل نظام تربوي ، وذلك لان التربية إما ان تقودنا إلى الرفعه أو السقوط الاجتماعي ، ومن الخطأ ان نعتبر المنظومة التعليمية ورشة إصلاح لجميع الاخطاء في المجتمع ، ولذلك نقول ان التربية ليست قضية حكر على أهل الاختصاص أو جماعه معنية ؟ بل لا بد من المشاركة للجميع ، لأنها في النهاية تقودنا إلى مستقبل بلدنا، ونحن بحاجة لقاعدة وطنية عريضة تساهم بهذا التطوير .

طالبت بإجراء تغييرات عاجلة

الهاشم: سأستجوب وزير التجارة إن لم يرد على الأسئلة البرلمانية

قالت النائب صفاء الهاشم: تقدمت بأسئلة برلمانية الى وزير التجارة أنس الصالح تتعلق برواتب رئيس واعضاء الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة وسؤال عن كم الفساد المستشري في وزارة التجارة والصناعة والتقاعس اللافت عن قيامه بالدورالذي يحمي المواطن من التاجر وليس العكس!، مضيفة: وانا من خلال هذا التصريح ، اوجه رسالة لمن يهمه الأمر بان إن لم يجب الوزير على هذه الأسئلة وفق المهل الدستورية اللازمة او أجاب عليها بالالتفاف او المراوغة او الاحتماء في احكام دستورية لا علاقة لها بما وجه اليه "وفق المنهج الحكومي الجديد وسننه الحميده"!! فإن معالي الوزير يكون بذلك قد اتخذ قرار صعود المنصة و خط بيده محاور استجوابه وسوف اتولى التوقيع على الصحيفة لأضعه واضع الجميع أمام مسئولياتهم فور انتهائي من تجهيز حبال نشر غسيل الوزارة وفق اورام الفساد الواقعة بين يدي، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

كما طالبت النائبة الهاشم بتعيين رئيس جديد للحكومة فيما وصفت مايحدث للمؤسسة التشريعية من ركود بانه بسبب اداء رئيس مجلس الامة. ولدى سؤالها من الصحافيين بالمجلس عن ان سبب الركود له علاقة بالحكم المرتقب صدوره من المحكمة الدستورية قالت الهاشم: هذا الامر يسأل عنه رئيس السنة الحميدة ومن ترك اولويات طبل وزمر بها من استفتاءات واستبيانات واعطى احلاما وردية للمواطنين ثم وجدناه يتفاوض لالغاء الشتغن.

وحول مايتردد عن توجه الحكومة للاستقالة بعد حكم الدستورية اكدت الهاشم ان الاستقالة مفترض تحصل من زمان مطالبة باستبعاد رئيس الوزراء واستبداله بشخص اخر لان تغيير الوزراء فقط لن يحسن الوضع فانا لا اثق بقدرات هذا الرئيس

من ناحية أخرى، قدمت الهاشم مجموعة اسئلة لوزير التجارة أنس الصالح عن معايير اختيار رئيس ونائب الرئيس واعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعن المهمات الرسمية في الوزارة وعن أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية ومعاناة المواطن الدائمة بشأن هذا الأمر جاء نصه كالتالي:

1. يرجى تزويدي ببيان تفصيلي عن جميع المهمات الرسمية في وزارة التجارة والصناعة وذلك عن الفترة من 1 يناير 2012 وحتى تاريخ ورود السؤال ، مبينا فيه التفاصيل التالية:

× عدد المهمات.
× تكلفة كل مهمة.
× عدد واسماء الموظفين في كل مهمة «القياديين والاشرافيين والموظفين بشكل عام».
× المسمى الوظيفي لكل من شارك في مهمة.
× وجهة البلدان لكل مهمة.
× اسباب كل مهمة.
× تاريخ بداية و نهاية النشاط الفعلي في البلد الموفدين إليه.
× نوع النشاط لكل مهمة (مؤتمر، معرض ، مشاركة دولية ... الخ من انواع الانشطة حسب ما ورد في تقارير الوزارة).

صفاء الهاشم

2. يرجى تزويدي بالقرارات والتعاميم والنظم المنظمة للمهمات الرسمية في الوزارة و القرارات الصادرة بشأن كل مهمة على حده.

3. هل توجد تقارير تم تقديمها فور انتهاء كل مهمة رسمية واجراءات تنفيذية انعكست على تطوير الأداء في الوزارة ، راجية تزويدي بمعايير قياس تطوير الأداء التي استندت الوزارة عليها بهذا الخصوص ؟

4. ما هي الآلية الاجرائية والاسس التي بموجبها تم اختيار المرشحين للمهمات الرسمية عن الفترة سالفة الذكر ؟

5. يرجى تزويدي بملاحظات ديوان المحاسبة بشأن المهمات الرسمية و رد الوزارة عليها و اجراءات الوزارة بشأن تصويب هذه الملاحظات و ذلك عن آخر ثلاث سنوات مالية. راجية ان تكون الاجابة وفق المهل الزمنية الدستورية الملزمة ومدعومة بالمستندات المؤيدة لها. وفي سؤال آخر قالت الهاشم: بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (8 149) لسنة 2013 بشأن تحديد مكافآت رئيس ونائب الرئيس واعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

يرجى افادتنا بما يلي : - ما هي المعايير التي تم على أساسها ترشيح الكل من الرئيس الي الأعضاء

- أسمائهم ، مؤهلاتهم ، خبراتهم مع تزويدنا بالسيرة الذاتية لكل منهم .

وفي سؤال ثالث قالت: نظرا للطفره الغير منطقية في أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكيه ومعاناة المواطن الدائمه بشأن هذا الأمر .

يرجى التكرم بالاجابه عما يلي:-

1. هل يوجد في وزارة التجارة جهاز او ادارة لمراقبة و رصد ارتفاع اسعار السلع في السوق ؟

2. هل توجد تقارير رصد للارتفاع في الاسعار للسلع في دولة الكويت ؟

3. هل توجد اجراءات تنظم زيادة الاسعار على المستهلك قبل ارتفاعها ؟

4. هل اتخذت الوزارة اجراءات تضمن عدم التلاعب في رفع الاسعار وهل حققت نتائج مثبتة بالدليل القاطع ؟

5. هل توجد لديكم نسبة مقارنة ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية خلال الفترة منذ توليكم مهام وزارة التجارة وحتى تاريخ ورود هذا السؤال ؟

6. هل سبق ان تم محاسبة متسبب في ارتفاع الاسعار او مسئول متقاعس بهذا الخصوص ؟

7. من واقع تقارير المهمات الرسمية لمسئولين الوزارة ، هل توجد آلية او اجهزة حكومية في دول الخليج ثبت أن لها تجارب ناجحة في ضبط عملية رفع الاسعار و محاسبة المتقاعسين عن عملية الرصد والمراقبة وهل اتخذتم اجراءات لتكرار التجربة في الكويت؟

8. هل يوجد خط ساخن يمكن خلاله للمواطن من الابلاغ عن غش تجاري او ارتفاع مصطنع للاسعار وهل توجد لديكم تقارير حول الإجراءات المتخذة ؟

9. هل توجد جهات حكومية مرتبطة او متداخلة في عملية ضبط الاسعار تمنع وزارتكم من اداء مهامها على الوجه الاكمل ؟

10. هل رفعتكم تقرير الى مجلس الوزراء تعرضون فيه المعوقات التي تمنع تمكينكم من ضبط الاسعار وارجاعها الى المعدل الطبيعي ؟

11. هل سبق ان تعهدت وزارة التجارة امام مجلس الامه بعرض تقارير حول اجراءات الوزارة تجاه ضبط الاسعار على المواطن الكويتي؟

كم عدد الموظفين الميدانين المسئولين عن مراقبة الأسعار وماهي آلية عملهم الميداني أرجو تزويدي بها ؟؟

راجية الاجابة على الاسئلة اعلاه وفق المهل الدستورية المحددة و مدعومة (جميعها) بالمستندات المؤيدة لها.

عبدالصمد يسأل الحجرف عن مخالفات المعهد الصناعي

عدنان عبدالصمد

وجه النائب عدنان سيد عبدالصمد سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف حول التجاوزات والمخالفات الإدارية في المعهد الصناعي - الشويخ - التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي وفيما يلي نص السؤال البرلماني، نص السؤال كالتالي :

نما إلى علمي وجود الكثير من التجاوزات والمخالفات الإدارية في المعهد الصناعي - الشويخ التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأن بعض الموظفين قاموا بإبلاغ المسؤولين في المعهد المعني والمسؤولين في "الهيئة" عن هذه التجاوزات، كما قاموا بتقديم تظلمات إلى مدير عام الهيئة بهذا الخصوص. لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 - قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي - الشويخ الحالي مع تزويدي بأسماء جميع المرشحين لشغل هذا المنصب الذين تنطبق عليهم شروط الترشح لهذا المنصب، مع تزويدي بجميع محاضر اجتماعات اللجنة والمراسلات التي تمت بين رئيس اللجنة ومدير عام الهيئة وكذلك جميع المراسلات التي تمت بين اللجنة والشؤون القانونية بالمعهد.

2 - هل تم تشكيل لجان مختصة بدراسة السيرة الذاتية لأعضاء هيئة التدريب في المعهد الصناعي - الشويخ الذين يحق لهم الترشح للمناصب الأشرافيه في المعهد الصناعي- الشويخ عند تولي المدير الحالي منصبه؟ فيرجى تزويدي برؤساء هذه اللجان وأعضائها وجميع الكتب والمراسلات التي تمت لترشيح ثلاثة أسماء لكل منصب من المناصب الأشرافية والمرفوعه من قبل مدير المعهد الصناعي-الشويخ الى نائب شئون التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

3 - يرجى تزويدي بجميع كتب الترشيحات للقرارات التي صدرت في منذ تولي المدير الحالي منصبه، حيث تم الندب والتعيين لاكثر من منصب اشرافي في شهر ديسمبر 2013 وما هي آلية ومعايير الأختيار لشغل هذه المناصب.

4 - هل يوجد من المرشحين من الذين تم ندبهم وتعيينهم في شهر ديسمبر 2013 من تنطبق علية شروط الترشح لمنصب مدير عام المعهد الصناعي- الشويخ؟